

Distr.: General  
5 October 2021  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



## الدورة التاسعة

شرم الشيخ، مصر، 13-17 كانون الأول/ديسمبر 2021

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت\*

استرداد الموجودات

## تقرير مرحلي عن تنفيذ أنشطة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات

مذكرة من الأمانة

### ملخص

أعدت هذه المذكرة لإطلاع مؤتمر الدول الأطراف في دورته التاسعة على التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات. وهي تقدم لمحة عامة عن حالة تنفيذ توصيات المؤتمر والفريق العامل، فضلاً عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) الرامية إلى بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلبات، والمتعلقة بالمساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات.

\* CAC/COSP/2021/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

221021 221021 V.21-07419 (A)



## أولاً- مقدمة

- 1- أنشأ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بمقتضى قراره 4/1 المعتمد في دورته الأولى، الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات، لكي يسدي المشورة إلى المؤتمر ويساعده في تنفيذ ولايته المتعلقة بإرجاع عائدات الفساد.
- 2- وفي القرار نفسه، كُلِّفَ المؤتمر الفريق العامل بجملة مهام منها مساعدة المؤتمر على اكتساب معارف تراكمية في مجال استرداد الموجودات، وتيسير تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والأفكار بين الدول، وبناء الثقة وتشجيع التعاون بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلبات.
- 3- وقرر المؤتمر، في دوراته من الثانية إلى الثامنة، أن يواصل الفريق العامل أعماله. وعقد الفريق العامل اجتماعاته من الأول حتى الخامس عشر سنوياً في فيينا في الفترة من عام 2007 إلى عام 2021.
- 4- وقد أُعدَّت هذه المنكِّرة من أجل إطلاع المؤتمر في دورته التاسعة على حالة تنفيذ ولايات الفريق العامل. وهي تهدف إلى مساعدة المؤتمر في مداولاته وفي وضع إرشادات للفريق العامل وتحديد أنشطته المقبلة.

## ثانياً- لمحة عامة عن حالة تنفيذ توصيات مؤتمر الدول الأطراف والفريق العامل

- 5- ركزت اجتماعات الفريق العامل حتى الآن على ثلاثة مواضيع رئيسية، تشمل المجالات الستة لولايته وفقاً لقرار المؤتمر 4/1، وهي: (أ) اكتساب معارف تراكمية؛ و(ب) بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلبات؛ و(ج) المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات.
- 6- وفيما يتعلق باكتساب معارف تراكمية بشأن استرداد الموجودات، أبدى الفريق العامل اهتمامه المستمر بتكوين معارف واستحداث أدوات ذات صلة من شأنها أن تُسهِّل إجراء إصلاحات تشريعية في مجال استرداد الموجودات.
- 7- وشُدِّدَ على أهمية الثقة والائتمان بين الدول المقدمة لطلبات استرداد الموجودات والدول المتلقية لتلك الطلبات، وخصوصاً باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز الإرادة السياسية ونشر ثقافة تبادل المساعدة القانونية ولتمهيد السبيل لنجاح التعاون الدولي.
- 8- وناقش الفريق العامل أنواع المساعدة التقنية ذات الصلة باسترداد الموجودات، مثل بناء القدرات والتدريب وتحليل الثغرات والمساعدة على صوغ تشريعات جديدة وتيسير عملية تبادل المساعدة القانونية، وسلَّم بوجود حاجة ملحة ودائمة إلى توفير التدريب.
- 9- وشدَّدَ الفريق العامل مراراً على دوره في الإسهام بالمعرفة والخبرة الفنية في نتائج الاستعراضات المتعلقة بالفصل الخاص باسترداد الموجودات في الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 10- وقد أشار الفريق العامل مراراً إلى ضرورة تدعيم التنسيق بين مختلف المبادرات القائمة في مجال استرداد الموجودات. ونوّه، في هذا الصدد، بالعمل الذي تقوم به مبادرة استرداد الموجودات المسروقة "ستار" المشتركة بين المكتب والبنك الدولي، وذلك بالتعاون مع البلدان النامية والمراكز المالية.
- 11- وطلب إلى الفريق العامل، في قراره 9/8، أن يضع خطة عمل جديدة متعددة السنوات من أجل مواصلة أعماله التحليلية خلال الفترة 2020-2021، مع تحديد بنود معينة من جدول الأعمال لتناقش بوصفها

الموضوع الرئيسي لكل اجتماع. وبناء على ذلك، أعدت الأمانة خطة عمل لتنظيم أعمال الفريق العامل حتى عام 2021 (CAC/COSP/WG.2/2020/2)، اعتمدها الفريق العامل في اجتماعه الرابع عشر.

12- ومنذ دورة المؤتمر الثامنة، عقد الفريق العامل اجتماعه الرابع عشر (16-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020) واجتماعه الخامس عشر (6-10 أيلول/سبتمبر 2021) بما يتماشى مع خطة العمل المعتمدة.

## ألف- اكتساب المعارف التراكمية

### 1- المعلومات والنواتج المعرفية ذات الصلة بتنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية

13- وجه المؤتمر في قراره 9/8، ضمن جملة أمور، طلباً إلى الأمانة ودعوة إلى مبادرة "ستار"، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية، لمواصلة تزويد الدول الأطراف بالمعلومات والنواتج المعرفية ذات الصلة بتنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية؛ ومواصلة جمع معلومات عما تضعه الدول الأطراف من أطر قانونية وما تتخذه من إجراءات قانونية وما ترفعه من دعاوى قضائية لاسترداد العائدات الإجرامية المتأتية من الأفعال المجرمة بمقتضى الاتفاقية، وذلك بالتشاور مع الدول الأطراف ومع مراعاة المعلومات المجموعة خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمعلومات التي تجمعها الأفرقة وحلقات النقاش والدراسات وغيرها؛ وجمع معلومات من الدول الأطراف بشأن أكثر التحديات شيوعاً في الإجراءات القضائية فيما يتعلق باسترداد الموجودات، وتقديم تقرير تحليلي ليسترشد به في تقديم المساعدة التقنية.

14- ودأب الفريق العامل على إسناد أولوية عالية لتوافر المعارف المتعلقة باسترداد الموجودات وتكوين معارف في هذا المجال وإدارتها. وأبرز الفريق ضرورة تعميم الأدوات والنواتج المعرفية على نطاق واسع، وضرورة أن ينظر المؤتمر أو الفريق في القيام بعمليات متابعة للتأكد من مدى فعالية وفائدة تلك الأدوات والنواتج. وشدّد على فائدة النواتج المعرفية الحالية، بما في ذلك نواتج مبادرة "ستار"، في بناء القدرات الوطنية، وطلب إلى الأمانة أن تعد قائمة بتلك النواتج وأن تكفل تعميمها على أوسع نطاق ممكن.

### الإجراءات المتخذة

15- واصل المكتب عملية إعادة التصميم ورسم الأساس المفاهيمي للمكتبة القانونية، التي هي جزء من منصة بوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد (بوابة "تراك") القائمة على شبكة الإنترنت، والتي كان المكتب قد أطلقها في 1 أيلول/سبتمبر 2011، وذلك من حيث محتواها ووظائفها البحثية، والمكتب بصدد نقلها إلى المنصة الجديدة تمهيداً لإعادة تشغيلها. كما واصل المكتب التوعية بشأن فائدة النسخة المطوّرة من أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة والقيمة المضافة لتلك النسخة. والأداة متاحة كمرجع مفتوح في الموقع الشبكي للمكتب (<https://www.unodc.org/mla/en/index.html>).

16- ويعكف المكتب على إعداد منتج معرفي بشأن إعادة الموجودات بعنوان "مسائل هامة تتعلق بإعادة الموجودات". وسيتناول المنتج المعرفي بالبحث المرحلة الأخيرة من استرداد الموجودات، مع التركيز على إعادة الموجودات على الصعيد الدولي، وهو يهدف إلى استبانة المسائل والاعتبارات الرئيسية التي يواجهها الممارسون في حالات إعادة الموجودات. وسوف تُبرز الدروس المستفادة من تحليلات القضايا السابقة لتمكين الممارسين من الاستفادة منها وتطبيقها على القضايا الجارية. وفي إطار إعداد المنتج المعرفي، عقد المكتب مناقشة غير رسمية لفريق متخصص عبر الإنترنت في 2 آذار/مارس 2021. وكان الهدف من المناقشة هو تبادل المعلومات مع الخبراء في مجال إعادة الموجودات، وعرض ومناقشة هدف المنتج المعرفي ومنهجيته، والنظر في جوانب إعادة الموجودات التي ينبغي أن يشملها.

17- وفي أيلول/سبتمبر 2020، أسهم خبراء مبادرة "ستار" في إعداد تقرير مكافحة الفساد الذي نشره البنك الدولي بعنوان *Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption* (تعزيز فعالية الحكومة وشفافيتها: مكافحة الفساد). وقد أسهم الخبراء في استعراض الأقران وفي جوهر التقرير، حيث ألفوا أو شاركوا في تأليف الفصول المتعلقة بإقرارات الذمة المالية والإفصاح عن المصالح والملكية الانتفاعية.

18- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلنت مبادرة "ستار" عن صدور الطبعة الثانية التي طال انتظارها من الدليل المعنون *Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners* (دليل استرداد الموجودات: دليل الممارسين)، وهي عبارة عن تحديث لأحد منتجاتها المعرفية الرئيسية. وقد صُمم الدليل لإرشاد الممارسين في تعاملهم مع التحديات الاستراتيجية والتنظيمية والتحقيقية والقانونية لاسترداد الموجودات المسروقة من الملاذات الآمنة والمراكز المالية في الخارج. وتتضمن النسخة المحدثة من الدليل ما استجد من تطورات قائمة على الخبرات المجمعة في العقد الماضي، بما في ذلك التشريعات الجديدة وأمثلة القضايا. وحضر تدشين المنشور عبر الإنترنت أكثر من 250 مشاركاً، وتم تنزيل الدليل أكثر من 16 000 مرة خلال الشهرين الأولين من نشره.

19- وفي آب/أغسطس 2021، نشرت مبادرة "ستار" دليلاً تقنياً جديداً، هو *Automated Risk Analysis of Asset and Interest Declarations of Public Officials* (التحليل الآلي للمخاطر المتعلقة بإقرارات الذمة المالية والإفصاح عن المصالح الخاصة بالموظفين العموميين). ويسدي المنشور مشورة بشأن كيفية تنظيم العملية والخطوات التي يتعين اتخاذها لوضع إطار تحليل المخاطر، ويتناول قضايا التكامل مع مصادر البيانات الخارجية ومستوى شفافية النظام. وهو موجه إلى ممارسين يتعاملون مع إنشاء نظم إقرارات الذمة المالية وتشغيلها على المستوى الوطني.

20- وفي كانون الثاني/يناير 2021، بدأت مبادرة "ستار" تشغيل موقعها الشبكي الجديد (<https://star.worldbank.org/>)، وهو بوابة حاسوبية تتيح الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمبادرة "ستار" وعملها وإنجازاتها، فضلاً عن أقسام جديدة تحدد الخطوات المختلفة في عملية استرداد الموجودات. وإحدى السمات الرئيسية للموقع الشبكي الجديد هي مكتبة الموارد، وهي عبارة عن مستودع للموارد آخذ في النمو بسرعة، من منشورات مبادرة "ستار" والمواد الخارجية ذات الصلة المستمدة من الشركاء ومسارات العمل المتعددة الأطراف مثل مجموعة العشرين. وهي تحتوي أيضاً على أدلة للملكية الانتفاعية يخص كل منها بلداً معيناً من 24 بلداً. وضممت هذه المنصة لاستضافة الموارد والمنشورات المتعلقة باسترداد الموجودات، لتتيح للوكالات والمنظمات والحكومات الأخرى فرصة تقديم المنتجات المعرفية ذات الصلة، مما يتيح للممارسين في مجال الموجودات من جميع أنحاء العالم الحصول على المعلومات في مكان واحد. وقد أوقف عمل قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات مؤقتاً بسبب بدء تشغيل الموقع الجديد، وسيعاد تشغيلها على الموقع الشبكي الجديد.

21- وواصلت مبادرة "ستار" نشر رسالة إخبارية فصلية تقدم معلومات محدثة مفصلة عن أنشطة مبادرة "ستار" ومنتجاتها المعرفية، وتسلط الضوء على المجالات المواضيعية المهمة والفعاليات المقبلة. وقد صدرت ثمانية إصدارات من النشرة الإخبارية منذ دورة المؤتمر الثامنة.<sup>(1)</sup> وتتاح استمارة الاشتراك في الرسالة الإخبارية وكذلك جميع إصداراتها السابقة على الموقع الشبكي لمبادرة "ستار".

22- وستنشر مبادرة "ستار" قريباً تقارير مخصصة لإنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية. وجار إعداد عدة منشورات أخرى (تزد تفاصيل إضافية في التقرير السنوي لمبادرة استرداد الموجودات المسروقة "ستار" لعام 2020).

(1) متاحة على: <https://star.worldbank.org/star-quarterly>.

23- وتعكف مبادرة "ستار" على دعم مبادرة تقودها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بصفتها رئيساً لمجموعة الدول السبع، لإعداد أدلة قطرية مستكملة لتقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في مجال استرداد الموجودات التي يسهل الوصول إليها على الموقع الشبكي لمبادرة "ستار"، وتعهد تلك الأدلة بالتحديث. ومن شأن إنشاء نموذج وحيد أن يتيح للأدلة أن تستخدم نفس التنسيق وأن يكون لها هيكل متماثل. والهدف من ذلك هو ضمان أن تكون طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في مجال استرداد الموجودات، قدر الإمكان، مجدية وعالية الجودة، ويمكن تنفيذها دون حاجة إلى طرح مزيد من الأسئلة على السلطة المركزية، وضمان ألا يُرفض أي منها بسبب نقص الجودة أو "التصيد الاحتيالي".

## 2- جمع معلومات عن التجارب العملية للدول في مجال إدارة الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة، واستخدامها والتصرف فيها، وعن أفضل الممارسات في إدارة الموجودات المحجوزة والمصادرة

24- شجّع المؤتمر، في قراره 1/7، الدول الأطراف والمكتب على مواصلة تبادل الخبرات المتعلقة بإدارة الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة واستبانة الممارسات الفضلى، حسب الاقتضاء وبالاعتماد على الموارد القائمة، والنظر في وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن هذه المسألة.

25- وقرر المؤتمر، حسبما جاء في قراره 1/8، أن يواصل الفريق العامل جمع المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات من الدول الأطراف، بهدف استكمال مشروع المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن إدارة الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة وتحديث الدراسة المعنونة *Effective Management and Disposal of Seized and Confiscated Assets* (إدارة الموجودات المحجوزة والمصادرة والتصرف فيها بصورة فعالة).

### الإجراءات المتخذة

26- عملاً بقرار المؤتمر 1/8، شرعت الأمانة في تحديث الدراسة المعنونة إدارة الموجودات المحجوزة والمصادرة والتصرف فيها بصورة فعالة، وذلك بوسائل منها إدراج الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة المستمدة من طائفة أوسع من الولايات القضائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قامت الأمانة في نيسان/أبريل 2021 بتعميم مذكرة شفوية تدعو فيها الدول الأطراف إلى تقديم معلومات عن تشريعاتها وسياساتها وممارساتها ومؤسساتها المتعلقة بإدارة الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة، بما في ذلك التحديات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتعليقات على الصيغة المنقحة لمشروع المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن إدارة الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة.

27- وواصلت الأمانة العمل على الدراسة المحدثة ومشروع المبادئ التوجيهية المنقحة غير الملزمة استناداً إلى التعليقات الواردة من الدول الأطراف، وستقدم معلومات شفوية محدثة إلى المؤتمر في هذا الصدد.

## 3- جمع معلومات عن الممارسات الجيدة في مجال إدارة الموجودات المسروقة المستردة والمعادة والتصرف فيها دعماً للتنمية المستدامة

28- شجّع المؤتمر في قراره 1/7 الدول الأطراف على الاستفادة التامة من إمكانية إبرام اتفاقات أو ترتيبات متفق عليها من أجل إعادة الممتلكات المصادرة أو التصرف فيها نهائياً عملاً بالفقرة 5 من المادة 57 من الاتفاقية، وعلى مراعاة أهداف التنمية المستدامة في استخدام وإدارة الموجودات المستردة مع الاحترام التام لمبادئ تساوي الدول في السيادة والمحافظة على سلامة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تماشياً مع أحكام المادة 4 من الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، أهاب بالدول الأطراف أن تواصل تبادل الممارسات الفضلى

والمعلومات الدقيقة عن التجارب الناجحة للتعاون فيما بينها في تنفيذ الأحكام ذات الصلة باسترداد الموجودات من الاتفاقية. وطلب المؤتمر إلى الأمانة أيضاً أن تواصل العمل، بالتشاور مع الدول الأطراف، على جمع معلومات عما تضعه الدول الأطراف من أطر قانونية وما تتخذه من إجراءات قانونية وما ترفعه من دعاوى قضائية لاسترداد العائدات الإجرامية المتأتية من الفساد بمقتضى الاتفاقية، مع مراعاة جملة أمور منها المعلومات التي يجري جمعها من خلال آلية استعراض التنفيذ وحلقات النقاش والدراسات، وشجع الدول الأطراف على أن تتيح المعلومات المتعلقة بهذا الشأن على نطاق واسع، من أجل تبادل الممارسات الجيدة.

29- وشجع المؤتمر، في قراره 9/8، الدول الأطراف على أن تراعي، وفقاً لقوانينها المحلية وبما يتماشى مع الأولويات المحلية، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في استخدام الموجودات المعادة.

#### الإجراءات المتخذة

30- قدمت الأمانة في وقت سابق تقريرين عن اجتماعين لفريق خبراء عقدا في أديس أبابا في شباط/فبراير 2017 وأيار/مايو 2019 بشأن الممارسات الجيدة في مجال إدارة الموجودات المسروقة المستردة والمعادة والتصرف فيها دعماً للتنمية المستدامة. وركز الاجتماعان، اللذان اشتركت إثيوبيا وسويسرا في دعمهما، على النهوض بالعمل على تدعيم استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها، حسبما يرد في الغاية 4-16 من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. واستمرت مناقشات بشأن إمكانية عقد اجتماع الخبراء المقبل في أديس أبابا في عام 2022.

#### 4- جمع المعلومات عن قضايا استرداد الموجودات على الصعيد الدولي، بما في ذلك ما يتعلق منها بحجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة، وأطر استرداد الموجودات، بما في ذلك أفضل الممارسات والتحديات ذات الصلة

31- قرر المؤتمر، في قراره 1/8، أن يواصل الفريق العامل عمله من خلال جملة أمور منها مواصلة جهوده الرامية إلى جمع المعلومات عن التحديات والعوائق التي تواجه الدول الأطراف، وكذلك أفضل الممارسات في مجال استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، بغية اقتراح توصيات محتملة بشأن التنفيذ التام والفعال للفصل الخامس من الاتفاقية.

32- ووجه المؤتمر في قراره 9/8 طلباً إلى الأمانة ودعوة إلى مبادرة "ستار"، رهنأ بتوافر موارد من خارج الميزانية، لجمع المعلومات من الدول الأطراف بشأن قضايا استرداد الموجودات على الصعيد الدولي فيما يخص الأفعال المجرمة بمقتضى الاتفاقية، بما في ذلك ما يتعلق منها بحجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة؛ وبتقديم تقرير عن النتائج إلى الفريق العامل وإلى المؤتمر، في دورتيهما المقبلتين؛ وتحديث قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات.

33- وفي القرار نفسه، وجه المؤتمر طلباً إلى الأمانة ودعوة إلى مبادرة "ستار"، رهنأ بتوافر موارد من خارج الميزانية، لمواصلة جمع المعلومات عما تضعه الدول الأطراف من أطر قانونية وما تتخذه من إجراءات قانونية وما ترفعه من دعاوى قضائية لاسترداد العائدات الإجرامية المتأتية من الأفعال المجرمة بمقتضى الاتفاقية، وذلك بالتشاور مع الدول الأطراف ومع مراعاة جملة أمور منها المعلومات المجموعة خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية لآلية استعراض التنفيذ والمعلومات التي تجمعها الأفرقة وحلقات النقاش والدراسات؛ جمع معلومات من الدول الأطراف بشأن أكثر التحديات شيوعاً في الإجراءات القضائية فيما يتعلق باسترداد الموجودات؛ وتقديم تقرير تحليلي ليسترشد به في تقديم المساعدة التقنية.

*الإجراءات المتخذة*

34- عملاً بقراري المؤتمر 1/8 و9/8، شرع المكتب بجمع المعلومات من خلال استبيان أرسل إلى جميع الدول الأطراف في الاتفاقية بشأن قضايا استرداد الموجودات على الصعيد الدولي فيما يخص الأفعال المجرمة بمقتضى الاتفاقية، بما في ذلك ما يتعلق منها بحجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة. وقد أبلغ الفريق العامل المعني باسترداد الموجودات في إحاطة شاملة في اجتماعه الرابع عشر، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بالنتائج المؤقتة وقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تلك العملية (CAC/COSP/WG.2/2020/4). وعُرضت على الفريق العامل في اجتماعه الخامس عشر، المعقود في أيلول/سبتمبر 2021، آخر المستجدات عن التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى جمع المعلومات. وستقدم الأمانة تحديثاً شفوياً للمؤتمر في هذا الصدد، وستستخدم الاستنتاجات الإضافية لتحديث قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات التابع لمبادرة "ستار" (بعد إعادة إطلاقها)، التي تفهرس المعلومات المتعلقة بالحالات المكتملة والجارية لاسترداد الموجودات.

**5- جمع معلومات عن التجارب والممارسات الفضلى بشأن تدابير وسبل تعزيز التعاون الدولي واسترداد الموجودات ذات الصلة بالفساد، بما في ذلك في الحالات المتعلقة بمقادير هائلة من الموجودات**

35- دعا المؤتمر، في قراره 2/7، الدول الأطراف إلى أن تقدم معلومات عن التجارب والممارسات الفضلى بشأن التدابير الجنائية والمدنية وسبل تعزيز التعاون الدولي واسترداد الموجودات في مجال مكافحة الفساد، بما يشمل الحالات المتعلقة بمقادير هائلة من الموجودات.

*الإجراءات المتخذة*

36- تماشياً مع تلك الولاية، كما ورد في تقرير سابق، أرسلت الأمانة، في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2018، طلبين إلى الدول الأطراف لتقديم المعلومات ذات الصلة. وقد لُخصت مساهمات الدول الأطراف ونشرت مع نتائج اجتماعي فريق الخبراء المعنيين بالفساد المتعلق بمقادير هائلة من الموجودات، اللذين عُقدتا في ليمّا في الفترة من 3 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2018، وأوسلو، في الفترة من 12 إلى 14 حزيران/يونيه 2019 (CAC/COSP/2019/13). وواصلت الأمانة جمع معلومات إضافية عن التجارب والممارسات الفضلى التي تركز على توصيات محددة وردت في بيان أوسلو بشأن الفساد المتعلق بمقادير هائلة من الموجودات.

**6- جمع معلومات عن النهج المتبعة بشأن شفافية الملكية الانتقاعية**

37- نوه الفريق العامل بمبادرة الأمانة، بدعم من الاتحاد الروسي، بتنظيم اجتماع لفريق خبراء بشأن شفافية الملكية الانتقاعية، وطلب إلى الأمانة موافاة الفريق بمعلومات محدّثة عن نتائج ذلك الاجتماع.

38- وأبرز الفريق العامل أيضاً أهمية دراسة التحديات المرتبطة بالحصول على معلومات عن الملكية الانتقاعية والتغلب على تلك التحديات، وطلب إلى الأمانة مواصلة موافاة الفريق بمعلومات محدّثة عن الأنشطة المقبلة في هذا الصدد.

*الإجراءات المتخذة*

39- يعكف المكتب على إجراء دراسة متعمقة بشأن النظم القائمة والناشئة المتعلقة بشفافية الملكية الانتقاعية في عدة بلدان في شتى المناطق.

40- وفي عام 2022، تعترز مبادرة "ستار" تحديث أدلة الملكية الانتفاعية الخاصة بكل بلد ومساعدة السلطات الوطنية في وضع أدلة جديدة. وتساعد الأدلة المحققين الأجانب أو غيرهم من الأطراف المعنية التي تبحث عن معلومات حول هوية المالكين المستفيدين للكيانات المُدرجة بموجب القوانين في بلدان محددة. وفي الوقت الراهن، يوجد 24 دليلاً إرشادياً بشأن الملكية الانتفاعية يخص كل منها بلداً معيناً على الموقع الشبكي لمبادرة "ستار"، وإن كان العديد منها يلزم تحديثه نتيجة للإصلاحات التي طرأت على قوانين البلدان ولوائحها فيما يتعلق بالملكية الانتفاعية.

41- وتعمل مبادرة "ستار" أيضاً على مشروع بشأن الامتيازات المهنية القانونية والملكية الانتفاعية، وذلك على سبيل المتابعة لاجتماع فريق الخبراء الدولي الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وفي سياق التحقيقات الجنائية عبر الحدود، يمكن لإساءة استخدام تدابير الحماية الامتيازية القانونية أن تشكل تحديات أمام المحققين الذين يحاولون التأكد من الملكية الانتفاعية للأشخاص الاعتباريين، ويمكن أن تعرقل الملاحقة القضائية في قضايا الفساد وغسل الأموال. وتساهم مبادرة "ستار" في فريق مشاريع مع جامعة فيينا حول هذا الموضوع في عامي 2021/2020. وتوضع حالياً صيغة التقرير النهائية.

#### 7- جمع معلومات عن الممارسات الفضلى التي تتبعها الدول في تحديد هوية جميع أنواع الضحايا وتعويضهم

42- استرعى المؤتمر، في قراره 9/8، انتباه الدول الأطراف إلى الأعمال التي نفذت بموجب القرار 2/6 الذي أوعز فيه إلى الفريق العامل باستهلال عملية لاستبانة الممارسات الفضلى في تحديد هوية ضحايا الفساد ومعايير تعويضهم، وشجع الدول الأطراف على تقديم معلومات عن القوانين والممارسات القائمة بشأن تحديد هوية ضحايا الفساد وتعويضهم.

#### الإجراءات المتخذة

43- يعمل المكتب، من خلال مبادرة "ستار" وبالتعاون مع اللجنة الفرعية لاسترداد الموجودات التابعة لرابطة المحامين الدولية، على إعداد منشور بشأن تحديد هوية ضحايا الفساد والتعويض عن الأضرار الناجمة عن فعل فساد، بحيث تستكمل الوثيقة التي أعدتها الأمانة بشأن هذه المسألة (CAC/COSP/WG.2/2019/5). وتحقيقاً لهذه الغاية، عممت الأمانة في كانون الأول/ديسمبر 2020 مذكرة شفوية تدعو فيها الدول الأطراف إلى تقديم معلومات عن الممارسات الفضلى لتحديد هوية مختلف أنواع الضحايا وتعويضهم وفقاً لأحكام الاتفاقية. وتستخدم المعلومات الواردة رداً على المذكرة الشفوية أساساً للمنشور القادم.

#### 8- جمع المعلومات عن الآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة عائدات إجرامية وإعادتها

44- وجه المؤتمر في قراره 9/8 طلباً إلى الأمانة ودعوة إلى مبادرة "ستار" للقيام، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية، بجملة أمور منها مواصلة تعهد وتحديث قاعدة البيانات، ولا سيما فيما يتعلق بالآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة عائدات إجرامية وإعادتها، وفقاً للاتفاقية، وتقديم تحديثات منتظمة في هذا الشأن إلى الفريق العامل؛ ودراسة كيف يمكن أن يؤدي استخدام الآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة عائدات إجرامية وإعادتها، وفقاً للاتفاقية، مع مراعاة ما يقدم من معلومات قائمة ذات صلة، إلى تحسين فعالية تطبيق الفصل الخامس من الاتفاقية.



- 45- وفي القرار نفسه، أوعز المؤتمر إلى الفريق العامل بأن يواصل، بدعم من الأمانة، جمع معلومات عن استخدام الدول الأطراف للآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة عائدات إجرامية وإعادتها، وفقاً للاتفاقية وللقانون المحلي، وأن يحلل العوامل التي تؤثر على الفروق بين المبالغ المحققة في الآليات القانونية البديلة الأخرى والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة عائدات إجرامية وإعادتها، وفقاً للاتفاقية وللقانون المحلي، والمبالغ المعادة إلى الدول المتضررة، بغية النظر في جدوى وضع مبادئ توجيهية من أجل تيسير الاستعانة بنهج أكثر تنسيقاً وشفافية للتعاون بين الدول الأطراف المتضررة.
- 46- وطلب المؤتمر إلى الفريق العامل، في القرار نفسه أيضاً، أن يضع خطة عمل جديدة متعددة السنوات من أجل مواصلة أعماله التحليلية خلال الفترة 2020-2021، مع تحديد بنود معينة من جدول الأعمال لتناقش بوصفها الموضوع الرئيسي لكل اجتماع.

#### الإجراءات المتخذة

- 47- أعدت الأمانة، تنفيذاً لتلك الولايات المسندة، خطة عمل لتنظيم عمل الفريق العامل حتى عام 2021 (CAC/COSP/WG.2/2020/2)، اعتمدها الفريق العامل في اجتماعه الرابع عشر.
- 48- وبما يتماشى مع الولايات المشار إليها أعلاه وخطة العمل، نُظمت حلقة مناقشة مواضيعية في الاجتماع الخامس عشر للفريق العامل، في أيلول/سبتمبر 2021، بشأن استخدام الدول الأطراف للآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات المتعلقة بمصادرة عائدات إجرامية وإعادتها، والعوامل التي تؤثر على الفروق بين المبالغ المحققة في تلك الآليات والمبالغ المعادة إلى الدول المتضررة، وكيف يمكن لهذه الآليات أن تزيد من تعزيز فعالية تطبيق الفصل الخامس من الاتفاقية (انظر CAC/COSP/WG.2/2021/5).
- 49- ودعت الأمانة الدول الأطراف إلى تقديم معلومات فيما يتعلق بالآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة عائدات إجرامية وإعادتها، وفقاً للاتفاقية، وذلك في مذكرة شفوية عُمت في شباط/فبراير 2021.
- 50- واستناداً إلى الردود الواردة من الدول والبحوث الإضافية، أعدت الأمانة ورقة تحليلية عن الموضوع (CAC/COSP/WG.2/2021/CRP.1) لكي ينظر فيها الفريق العامل ولدعم المناقشة المواضيعية. وأُتيح موجز الردود أيضاً للفريق العامل.<sup>(2)</sup> وبالإضافة إلى ذلك، أُعدت وأُتيحت للمؤتمر مذكرة تحليلية بشأن هذا الموضوع، تراعي جملة أمور منها المناقشة المواضيعية ذات الصلة التي يجريها الفريق العامل (CAC/COSP/2021/14).
- 51- وحدثت الأمانة قاعدة البيانات المتعلقة بالآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة عائدات إجرامية وإعادتها، وفقاً للاتفاقية.<sup>(3)</sup>

#### 9- جمع المعلومات عن الإجراءات التي تتيح مصادرة عائدات الفساد دون إدانة جنائية

- 52- أوعز المؤتمر في قراره 9/8 إلى الفريق العامل أن يجمع معلومات عن التحديات المطروحة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والإجراءات التي تتيح مصادرة عائدات الفساد دون صدور إدانة جنائية، من الدول الأطراف التي طبقت هذه التدابير وفقاً للفقرة 1 (ج) من المادة 54 من الاتفاقية.

(2) متاح على: <https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-AssetRecovery/session15.html>

(3) متاحة على: <https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-AssetRecovery/session15.html>

## الإجراءات المتخذة

53- تماشياً مع ما تقدم من الولاية أعلاه وخطة العمل، جرت مناقشة مواضيعية في الاجتماع الخامس عشر للفريق العامل، خُصِّصَت للتحديات المطروحة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والإجراءات التي تتيح مصادرة عائدات الفساد دون صدور إدانة جنائية، من الدول الأطراف التي طبقت هذه التدابير وفقاً للفقرة 1 (ج) من المادة 54 من الاتفاقية (انظر CAC/COSP/WG.2/2021/5).

54- ودعت الأمانة الدول الأطراف، في مذكرة شفوية عُمت في شباط/فبراير 2021، إلى تقديم معلومات بشأن الإجراءات التي تتيح مصادرة عائدات الفساد دون صدور إدانة جنائية، من الدول الأطراف التي طبقت هذه التدابير وفقاً للفقرة 1 (ج) من المادة 54 من الاتفاقية.

55- واستناداً إلى الردود الواردة من الدول والبحوث الإضافية، أعدت الأمانة ورقة تحليلية عن الموضوع (CAC/COSP/WG.2/2021/4) لكي ينظر فيها الفريق العامل ولدعم المناقشة المواضيعية. وبالإضافة إلى ذلك، أُعدَّت وأُتِيحت للمؤتمر مذكرة تحليلية بشأن هذا الموضوع، تراعي، جملة أمور، منها المناقشة المواضيعية ذات الصلة التي يجريها الفريق العامل (CAC/COSP/2021/15).

56- وإضافة إلى ذلك، تعكف مبادرة "ستار" على تحديث منشورها الصادر في عام 2009 بعنوان *Stolen Asset Recovery: A Good Practices Guide for Non-Conviction-Based Asset Forfeiture* (استرداد الأصول المنهوبة: دليل للممارسات الحسنة بشأن مصادرة الأصول دون الاستناد إلى حكم إدانة).

## 10- مواصلة عملية استبانة الممارسات الفضلى ووضع مبادئ توجيهية للمبادرة بتبادل المعلومات في الوقت المناسب

57- أوعز المؤتمر في قراره 9/8 إلى الفريق العامل بأن يواصل، بمساعدة من الأمانة، عملية استبانة الممارسات الفضلى ووضع مبادئ توجيهية للمبادرة بتبادل المعلومات في الوقت المناسب وفقاً للمادة 56 من الاتفاقية.

## الإجراءات المتخذة

58- تماشياً مع الولاية المشار إليها أعلاه وفي مذكرة شفوية عُمت في كانون الأول/ديسمبر 2020، دعت الأمانة الدول الأطراف إلى التعليق على مشروع المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن تبادل المعلومات في الوقت المناسب، وفقاً للمادة 56 من الاتفاقية، وعلى تحسين التواصل والتنسيق بين مختلف شبكات الممارسين المختصين باسترداد الموجودات. واستناداً إلى التعليقات الواردة، نقحت الأمانة المبادئ التوجيهية وقدمتها إلى الفريق العامل أثناء اجتماعه الخامس عشر (CAC/COSP/WG.2/2021/3).

## باء - بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول المتلقية لطلبات

### 1- السلطات المركزية وجهات الوصل والشبكات المعنية باسترداد الموجودات

59- طلب المؤتمر إلى الفريق العامل أن يواصل النظر في مسألة إنشاء شبكة عالمية لجهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات لكي تعمل كشبكة للممارسين، دون ازدواجية مع الشبكات القائمة، تيسيراً لزيادة فعالية التعاون. وأكد الفريق العامل على الحاجة إلى شبكة عالمية لجهات الوصل المعنية بمصادرة الموجودات واستردادها تضم خبرات تقنية، وشدد على ضرورة التعاون والتنسيق بين الشبكات الإقليمية.

- 60- وحث المؤتمر، في قراره 1/7، الدول الأطراف على ضمان تحديث المعلومات المَقَّمة عن سلطاتها المركزية والمختصة وفقاً للفقرة 13 من المادة 46 من الاتفاقية، من أجل تعزيز الحوار بشأن المساعدة القانونية المتبادلة.
- 61- وشجع المؤتمر، في قراره 1/8، الدول الأطراف على القيام، في إطار جهود مشتركة، بتطبيق الدروس المستفادة في جميع مجالات التعاون على استرداد الموجودات، بوسائل منها تعزيز المؤسسات المحلية وتدعيم التعاون الدولي بطرائق من بينها المشاركة في شبكات الممارسين الدولية ذات الصلة، مثل جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات في إطار الاتفاقية، والمبادرة العالمية لجهات الوصل، المدعومة من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول)، ومبادرة "ستار"، وشبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وسائر الشبكات المماثلة، وكذلك المبادرات الإقليمية، حسب الاقتضاء.
- 62- وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تدعو الدول الأعضاء التي لم تعين بعد سلطاتها المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة إلى أن تفعل ذلك. ووجَّه المؤتمر طلباً مماثلاً إلى جميع الدول الأطراف.
- 63- وأوصى الفريق العامل بأن يستكشف المكتب الكيفية التي يمكن بها تعديل قاعدة بيانات جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات، لكي يتسنى التأكد من بيانات الاتصال الخاصة بالأشخاص الموجودين في ولايات قضائية أخرى.
- 64- وأشاد الفريق العامل بالجهود التي بذلتها الأمانة بغية دمج دليل السلطات المختصة الإلكتروني مع دليل آخر في إطار بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك")، وطلب إليها أن تواصل تلك الجهود.
- 65- وحث الفريق العامل الدول الأطراف على مواصلة العمل على استنباط ومعالجة العوائق العملية التي تعترض التعاون في مجال استرداد الموجودات وعلى إيجاد حلول لها.

#### الإجراءات المتخذة

- 66- أُتيح الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة المعنية، بما فيها السلطات المركزية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة وجهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات، على الرابط الشبكي [http://www.unodc.org/comppauth\\_uncac/en/index.html](http://www.unodc.org/comppauth_uncac/en/index.html)
- 67- ونقلت الأمانة البيانات من الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة المعيّنة بموجب الاتفاقية إلى دليل السلطات الوطنية المختصة في بوابة "شيرلوك" في عام 2019. وواصلت الأمانة تحديث الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة. وحتى أيلول/سبتمبر 2021، كان الدليل يحتوي على المعلومات عما يلي:
- (أ) السلطات المركزية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة في 133 دولة طرفاً؛
- (ب) السلطات المعنية بالمنع في 120 دولة طرفاً؛
- (ج) جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات في 86 دولة طرفاً؛
- (د) السلطات المركزية المسؤولة عن تسليم المطلوبين في 32 دولة طرفاً؛
- (هـ) جهات الوصل المعنية بالتعاون الدولي في استخدام الإجراءات المدنية والإدارية في 35 دولة طرفاً.

68- وأصبح في مقدور الدول الأطراف أن تحصل الآن من مصدر واحد على المعلومات المتعلقة بمختلف أنواع السلطات الوطنية المختصة بواسطة بوابة "شيرلوك".

69- وحتى أيلول/سبتمبر 2021، بلغ عدد المستخدمين المسجلين في الشبكة العالمية لجهات التنسيق المعنية باسترداد الموجودات 243 مستخدماً يمثلون 136 بلداً.

70- وواصل المكتب ومبادرة "ستار" دعمهما لتعزيز الشبكات الإقليمية المعنية باسترداد الموجودات ومصادرتها. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت هناك ثماني شبكات إقليمية هي: شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، والشبكات التالية التي تتبع نفس النموذج: شبكات استرداد الموجودات المشتركة بين الوكالات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفي منطقة الكاريبي، وفي شرق إفريقيا، وجنوبها، وغربها، وفي غرب آسيا ووسطها، وشبكة استرداد الموجودات التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا الجنوبية لمكافحة غسل الأموال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020 وشباط/فبراير 2021، شارك فريق مبادرة "ستار" في اجتماعات شبكة استرداد الموجودات المشتركة بين الوكالات والفريق التوجيهي لشبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وذلك لإطلاع الأعضاء على آخر المستجدات بشأن عمل المبادرة.

71- وفي 3 حزيران/يونيه 2021، بدأ رسمياً تشغيل شبكة العمليات العالمية الجديدة لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (شبكة العمليات العالمية) (Globe Network) في فعالية جانبية رفيعة المستوى عقدت على هامش الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد. وتهدف شبكة العمليات العالمية إلى توفير أداة تتسم بالسرعة والمرونة والكفاءة لتيسير التعاون عبر الوطني في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك استرداد الموجودات، وتعزيز تبادل الاتصالات وتعلم الأقران بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، والعمل في الوقت نفسه كعنصر مكمل لمنابر التعاون الدولي القائمة والتنسيق معها. وعضوية شبكة العمليات العالمية، المنشأة برعاية المكتب، مفتوحة أمام سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد المشمولة في إطار المادة 36 من الاتفاقية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد. وفي الإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد، رحبت الدول الأعضاء بإنشاء شبكة العمليات العالمية وشجعت الدول على المشاركة فيها والاستفادة منها على أفضل وجه، حسب الاقتضاء. وحتى 20 أيلول/سبتمبر 2021، كانت 27 دولة قد رشحت 40 سلطة لإنفاذ قوانين مكافحة الفساد للانضمام إلى الشبكة. ومن المقرر عقد الاجتماع الأول لشبكة العمليات العالمية في الربع الأخير من عام 2021.

## 2- التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة مكافحة الفساد

72- شجّع المؤتمر، في قراره 9/8، الدول الأطراف على أن تنتظر في اغتنام فرص التعاون السانحة من خلال شبكات الممارسين القائمة، مثل جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات في إطار الاتفاقية، ومبادرة الشبكة العالمية، وشبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، والاستفادة من المعلومات المقدمة على صعيد وحدات الاستخبارات المالية، في سياق تقديم طلبات لتبادل المساعدة القانونية.

73- وأوصى الفريق العامل بتوطيد أواصر التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة مكافحة الفساد والسلطات المركزية المسؤولة عن تبادل المساعدة القانونية على الصعيدين الوطني والدولي. كما أوصى باستكشاف سبل زيادة التعاون مع الشبكات والمؤسسات القائمة، مثل مجموعة إيغمنت لوحدات الاستخبارات المالية.

### الإجراءات المتخذة

74- يتعاون المكتب المعني بالمخبرات والجريمة تعاوناً وثيقاً مع الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، ويدعمها ويشارك في لجناتها التنفيذية.

- 75- وقد تشاور المكتب مع ممثلي شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات ومجموعة إيغمنت ل وحدات الاستخبارات المالية في عملية إنشاء شبكة العمليات العالمية.
- 76- ويواصل المكتب المشاركة في أنشطة مجموعة إيغمنت ل وحدات الاستخبارات المالية. وواصلت مبادرة "ستار" والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب التابع للمكتب العمل مع وحدات الاستخبارات المالية لمساعدتها في الانضمام إلى مجموعة إيغمنت وتنفيذ معاييرها في مجال تبادل المعلومات بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما واصل البرنامج العالمي تعزيز التعاون بين الوكالات، مع تسليط الضوء على أهمية هذا التعاون في نجاح النظم في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وما برحت مبادرة "ستار" تمنح جائزة "ستار لأفضل قضية" لوحدات الاستخبارات المالية لنجاحها في استرداد الموجودات في قضايا الفساد في الجلسات العامة لمجموعة إيغمنت.

### 3- تشجيع الحوار وإزالة الحواجز التي تعيق استرداد الموجودات

- 77- شدّد الفريق العامل على ضرورة أن تواصل الأمانة تعزيز جهودها الرامية إلى تشجيع الحوار بين الدول المقدمة للطلبات والدول المتلقية لها، وبناء الثقة، وتعزيز الإرادة السياسية وتوطيدها ضماناً لاسترداد الموجودات، في عملها مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وفي سياق مجموعة العشرين وفي عملها مع جهات أخرى.
- 78- وحث المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 1/8، على النظر، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية لقوانينها المحلية ويتسق مع الاتفاقية، في إنشاء أو مواصلة تطوير التعاون بين الوكالات أو بين الأجهزة الحكومية الدولية في استبانة عائدات الجريمة وتعقبها وتجميدها وحجزها ومصادرتها وإعادةتها، مما سيمكن الدول الأطراف من تحسين عملية كشف وردع ومنع الفساد.
- 79- وفي القرار نفسه، شجّع المؤتمر الدول الأطراف على إزالة العقبات التي تحول دون تنفيذ التدابير المتعلقة باسترداد الموجودات، خصوصاً عن طريق تبسيط إجراءاتها القانونية، عند الاقتضاء ووفقاً لقوانينها المحلية، ومنع إساءة استخدام هذه الإجراءات.
- 80- وحث المؤتمر، في قراره 9/8، جميع الدول الأطراف على التعاون، وفقاً للاتفاقية، على استرداد عائدات الجريمة، على الصعيد الداخلي والخارجي، وإبداء التزام قوي بضمان إعادة الموجودات المصادرة، وفقاً للمادة 57 من الاتفاقية.
- 81- وأوصى الفريق العامل باستكشاف جدوى اعتماد نهج يتمثل في إنشاء مكتب مساعدة بشأن استرداد الموجودات لكي يقدم مشورة غير رسمية خلال المراحل الأولية للقضايا وإحالة مقدّمي الطلبات إلى نظراء قادرين على تقديم مزيد من المساعدة.

#### الإجراءات المتخذة

- 82- واصل المكتب مشاركته الفعالة في أنشطة الدعوة لتدعيم الإرادة السياسية في عدد من المنتديات الدولية، منها مجموعة الدول السبع والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين والمنتدى الاقتصادي العالمي، وخصوصاً مبادراته الخاصة بالشراكة من أجل مكافحة الفساد.
- 83- وواصل المكتب، بصفته مراقباً في اجتماعات الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، إنكاء الوعي بشأن تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً تاماً، مع التأكيد على أهمية أحكامها المتعلقة باسترداد الموجودات. وواصل المكتب أيضاً دعم تنفيذ خطة عمل الفريق للفترة 2019-2021. وتواصل الفريق العامل

التابع لمجموعة العشرين إلى توافق في الآراء بشأن البيان الوزاري ومبادرة الرياض لتعزيز التعاون الدولي بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، مما أفضى إلى إنشاء شبكة العمليات العالمية في عام 2020. وأعد المكتب مقالات تحليلية عن التعاون في مجال إنفاذ القانون ومنع الملاذات الآمنة والدخول الآمن لكي ينظر فيها الفريق، وقدمت مبادرة "ستار" مقالة تحليلية عن استرداد الموجودات.

84- وقد أبدى المكتب تعليقات على أعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030، الذي أعلن رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تشكيله في آذار/مارس 2020. وقدم المكتب ومبادرة "ستار" إلى الفريق عرضاً إيضاحية بشأن مواضيع منها أولويات تعزيز التعاون الدولي على استرداد الموجودات وإعادتها.

85- وشارك المكتب ومبادرة "ستار" في اجتماعات مختلفة تتعلق بغسل الأموال، من أجل تعزيز التنسيق بشأن استرداد الموجودات.

86- وشُكل في النصف الأول من عام 2020 فريق مشاريع من الأعضاء والمراقبين في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، من أجل استعراض تنفيذ توصية فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية رقم 24 بشأن الشفافية والملكية الانتفاعية للأشخاص الاعتباريين واقترح تنقيحات للتصدي لأوجه الضعف التي تعتري تنفيذها وتقليل مخاطر استغلال الأشخاص الاعتباريين في أفعال إجرامية. وأدت مبادرة "ستار" دوراً فعالاً في المناقشات التي جرت خلال عامي 2020 و2021 على حد سواء.

87- وفي عامي 2020 و2021، نظم المكتب عدة اجتماعات فيما بين الدورات تحضيراً للدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، ركزت على الوقاية والتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي واسترداد الموجودات كمجالات مواضيعية. وخلال الدورة الاستثنائية التي عقدت في نيويورك في الفترة من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021، اشترك المكتب أيضاً مع مبادرة "ستار" في تنظيم عدد من الفعاليات الجانبية. وركزت تلك الفعاليات الجانبية على المصادرة غير المستندة إلى الإدانة، وتعويض ضحايا الفساد، وتجنيب حراس البوابات لمنع التدفقات المالية غير المشروعة.

88- وفي أيلول/سبتمبر 2021، شارك المكتب ومبادرة "ستار" في تنظيم الحلقة الدراسية الحادية عشرة في لوزان بشأن استرداد الموجودات. وفي عام 2021، دعمت مبادرة "ستار" أيضاً حلقتي عمل لفريق الخبراء السبعة بشأن استرداد الموجودات.

89- وطوال العامين 2020 و2021، دعمت مبادرة "ستار" عدداً من الأنشطة والفعاليات التي تركز على استرداد الموجودات، وشاركت فيها، بما في ذلك المشاركة في فرقة العمل التي عقدتها مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، ومجلس المستقبل العالمي المعني بالشفافية ومكافحة الفساد الذي وضع إطاراً موحداً بشأن دور حراس البوابات ومسؤولياتهم في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، أعلن عن بدء العمل به في فعالية جانبية خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد. وفي المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد الذي عقد عبر الإنترنت في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2020، أسهم المكتب ومبادرة "ستار" على مستويات عديدة، كمشاركين في التنظيم ومتكلمين ومناظرين.

## جيم- المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات

90- حثَّ المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 3/6، على أن تكفل وجود أطر قانونية ومؤسسية وافية لديها من أجل ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد قضائياً، وكشف عمليات الاحتياز والتحويل غير المشروعة للموجودات المتأتية من الفساد، والتماس التعاون القانوني الدولي وتقديمه، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة، لضمان

وجود آليات مناسبة لاسترداد ما يُستبان من عائدات للفساد من خلال مصادرتها، ولإنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية المستندة إلى إدانة وغير المستندة إلى إدانة، وفقاً لمقتضيات الاتفاقية، ولضمان إنفاذ تلك الأطر، وشجّع على تقديم مساعدة تقنية في هذا الشأن.

91- ووجه المؤتمر في قراره 1/7 طلباً إلى المكتب ودعوة إلى مبادرة "ستار" لمواصلة تقديم وإعداد مبادرات لبناء القدرات في مجال استرداد الموجودات، بما في ذلك توفير منتجات معرفية وأدوات تقنية في هذا الشأن، بناء على الطلب ورهنًا بتوافر موارد من خارج الميزانية، من أجل تلبية الاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية المستبانة أثناء الاستعراضات القطرية.

92- وسلط الفريق العامل الضوء على وجود طلب شديد على المساعدة التقنية من أجل تنفيذ أحكام الفصل الخامس من الاتفاقية، وخصوصاً على الخدمات الاستشارية القانونية، كما أبرز الحاجة إلى اتباع نهج مصممة وفق الاحتياجات المطلوبة. وشدد الفريق على أهمية تزويد المسؤولين والاختصاصيين الممارسين بأشكال من المساعدة التقنية، في مجال المساعدة القانونية المتبادلة، لتمكينهم من كتابة الطلبات والرد على الطلبات التي يتلقونها.

93- وأكد الفريق العامل أيضاً على أهمية تدعيم قدرات المشرعين وموظفي إنفاذ القانون والقضاة وأعضاء النيابة العامة بشأن المسائل المتعلقة باسترداد الموجودات، وشدد على الحاجة إلى تدريب متخصص وأنشطة لبناء القدرات، وعلى أهمية توفير موارد كافية للمكتب ولسائر مقدمي المساعدة ذوي الصلة. كما شجّع الفريق العامل الأمانة على أن تضيف إلى ما تنفذه من أنشطة تنظيم للحلقات الدراسية والدورات التدريبية، تنظيم دورات تدريبية تستخدم تكنولوجيات مبتكرة، مثل برامج التعلّم الإلكتروني.

94- وأوصى الفريق العامل المكتب بأن يسعى إلى إقامة مزيد من الشراكات مع سائر المنظمات والهيئات المعنية في مجال المسائل المتعلقة باسترداد الموجودات وتنسيق المزيد من أنشطة المساعدة التقنية معها في هذا الشأن، وطلب إلى الأمانة أن تُرَوِّج لسبل ووسائل من شأنها أن تتيح للدول الأعضاء طلب المساعدة التقنية من خلال مبادرة "ستار" على الصعيدين الوطني والإقليمي.

95- وأوصى الفريق العامل الدول الأطراف أيضاً بأن تنظر في اعتماد نهج قائم على منهج دراسي في تنظيم برامج المساعدة التقنية، مع مراعاة التنسيق على الصعيد الإقليمي ضمناً لاستخدام الموارد المتاحة المحدودة على أنجع نحو ممكن.

#### الإجراءات المتخذة

96- واطب المكتب على تلبية طلبات المساعدة التقنية الواردة من الدول الأطراف، بغية تدعيم قدرتها على تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية ومشاركتها الكاملة في عمل آلية استعراض التنفيذ، وخصوصاً منذ الموعد الرسمي لبدء الدورة الثانية للآلية.

97- وفي عام 2020، قدم المكتب عبر قنوات منها مبادرة "ستار"، مساعدات تقنية إلى 18 بلداً، منها 11 بلداً تعمل على إجراء إصلاحات تشريعية. وخلال تلك الفترة، اعتمدت أربع دول أطراف قوانين جديدة أو تعديلات متعلقة باسترداد الموجودات، وتلقت ست دول دعماً في مجال تحسين عمليات التنسيق على الصعيد المحلي، وتلقت ست دول مساعدة في تحسين التعاون الدولي على معالجة قضايا استرداد الموجودات. وإضافة إلى ذلك، تلقى أكثر من

1 000 شخص من المهنيين تدريباً في مجال استرداد الموجودات على الصعيد العالمي. وترد معلومات إضافية عن العمل القطري لمبادرة "ستار" في تقريرها السنوي لعام 2020<sup>(4)</sup> ورسائلها الإخبارية الفصلية<sup>(5)</sup>.

98- وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الدورة الخامسة عشرة للفريق العامل، التي عقدت بالاشتراك مع فريق استعراض التنفيذ واجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أثنى أعضاء فريق معني بالمساعدة التقنية على المكتب ومبادرة "ستار" على دورهما بوصفهما الجهتين الرئيسيتين المقدمتين للمساعدة التقنية في مجال استرداد الموجودات (انظر CAC/COSP/WG.2/2021/5).

### ثالثاً- الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد

99- اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي، المعقودة في نيويورك من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021، الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي". وهو يشمل جميع جوانب منع الفساد ومكافحته والنهوض بجدول أعمال مكافحة الفساد، ويتضمن قسماً خاصاً عن استرداد الموجودات، يتناول عدة مجالات مشمولة بولاية الفريق العامل ومواضيع هذه الوثيقة.

100- وفي الإعلان السياسي، أكدت الدول الأعضاء أن استرداد الموجودات هو أحد الأغراض الرئيسية للاتفاقية ومبدأ أساسي يسهم في تعزيز التنمية المستدامة. وسلمت الدول الأعضاء أيضاً بالحاجة إلى إقامة تعاون دولي فعال وكفؤ وسريع الاستجابة في استرداد الموجودات وإعادتها.

101- وبالإضافة إلى ذلك، أبرزت الدول الأعضاء التزامها بتعزيز تبادل المعلومات وقدرات السلطات المركزية وخبراء استرداد الموجودات، وأقرت بأهمية تدابير الاسترداد المباشر والتعاون الدولي كآليات للمصادرة المستندة إلى إدانة وغير المستندة إلى إدانة.

102- وأوضحت الدول الأعضاء أيضاً إمكانية النظر بوجه خاص في إبرام اتفاقات أو ترتيبات متفق عليها، تبعاً للحالة، من أجل التصرف نهائياً في الممتلكات المصادرة، مع الاحترام التام لمبادئ تساوي الدول في السيادة والمحافظة على سلامة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وسلمت أيضاً بأهمية ضمان إدارة الموجودات المصادرة والتصرف فيها بفعالية، بما يتوافق مع المادة 4 من الاتفاقية.

103- ويتضمن الإعلان السياسي التزاماً بمصادرة الموجودات وإعادتها وفقاً للاتفاقية عند استخدام الآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، في إجراءات الفساد التي تتطوي على عائدات إجرامية تستوجب المصادرة والإعادة.

104- والأهم من ذلك أن الإعلان السياسي نص على أن الدول الأعضاء والأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد سوف تعزز وتوسع نطاق جمع المعارف والبيانات العالمية بشأن استرداد الموجودات وإعادتها من خلال جمع وتبادل المعلومات عن التحديات والممارسات الجيدة، وكذلك عن حجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعاداة فيما يتعلق بجرائم الفساد، وعدد الحالات وأنواعها، حسب الاقتضاء، مع ضمان حماية البيانات الشخصية وحقوق الخصوصية، بالاستفادة من الجهود القائمة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها مبادرة

(4) متاح على: <https://star.worldbank.org/annual-reports>.

(5) متاحة على: <https://star.worldbank.org/star-quarterly>.



استرداد الموجودات المسروقة "ستار" من خلال المشاريع القائمة وكذلك، من بين جملة جهود أخرى، الجهود التي تعتمدهم شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد الاضطلاع بها. وسلم بأن الوصول إلى تلك المعارف والبيانات العالمية يسهم بشكل إيجابي في جودة وكفاءة استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، ويدعم تقرير السياسات بالاستناد إلى الأدلة.

105- وفي الإعلان السياسي، طُلب إلى المكتب، في إطار ولايته وفي حدود موارده الحالية، أن يواصل مساعدة ودعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى النهوض بتنفيذ الاتفاقية وتعزيز قدراتها ومؤسساتها في هذا الصدد.

## رابعاً- الإبلاغ والمتابعة

106- لعل المؤتمر يود النظر في تقديم مزيد من الإرشادات بشأن سبل التصدي للتحديات والعقبات القائمة التي تعترض استرداد الموجودات، وتعزيز تنفيذ الفصل الخامس.

107- ولعل المؤتمر يود أيضاً النظر في تقديم مزيد من الإرشادات بشأن المواضيع الهامة التي يجدر التعمق في بحثها وبشأن إعداد المبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة والنواتج المعرفية وسائر الأدوات التي من شأنها أن تحسن تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية.

108- ولعل المؤتمر يود كذلك أن يقدم إرشادات بشأن الدور الذي يمكن أن يضطلع به المكتب، عبر قنوات منها مبادرة "ستار"، في تيسير التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات، وذلك من خلال إنشاء منتديات لبناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلبات، وإقامة وسائل اتصال ثنائية وقنوات اتصال مؤمنة وبناء القدرات في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، لعل المؤتمر يود أن يقدم إرشادات محددة بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه شبكة العمليات العالمية في هذا الصدد، ولعله يود أو يشجع الدول التي لم تنضم بعد إلى شبكة العمليات العالمية إلى النظر في القيام بذلك.

109- ولعل المؤتمر يود أن يشجع الدول على مواصلة تقديم معلومات إحصائية عن قضايا استرداد الموجودات ومعلومات عن العوائق التي تحول دون استردادها، رداً على طلبات قدمها المكتب ومبادرة "ستار"، يمكن استخدامها في تحديث قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات.

110- ولعل المؤتمر يود أيضاً أن يواصل تشجيع الدول على الاستفادة من الاستعراضات التي سوف تخضع لها في إطار دورة الاستعراض الثانية لتعزيز تنفيذها الفصل الخامس من الاتفاقية، ومواصلة متابعة الملاحظات المتصلة باسترداد الموجودات المنبثقة عن دورة الاستعراض الأولى، وطلب المساعدة التقنية للتصدي لأي تحديات مستبناة.

111- ولعل المؤتمر يود كذلك أن يقدم مزيداً من الإرشادات بشأن دور المكتب في تقديم المساعدة التقنية على الصعيدين الوطني والإقليمي، من خلال قنوات مختلفة منها مبادرة "ستار"، وأن ينظر في أفضل السبل الكفيلة بتلبية الاحتياجات المستبناة في الاستعراضات وغيرها، وذلك لضمان أن تغتم الدول الأطراف، التي هي في حاجة إلى الخبرات والمساعدات، فرصة الاستفادة منها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

112- ولعل المؤتمر يود أيضاً أن يقدم مزيداً من الإرشادات إلى المكتب بشأن إجراءات ملموسة لدعم تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد.